


 شماره ثبت: ۱۳۹۲۷
 رده بندی دیوبی: ۱۳۱۱ ج ۲۹۷، ۲۴۲۲، ۲۹۳۳ مرجع □
 سرشناسه: میرزا علی، ابوالقاسم بن محمد سن، ۱۱۵۱ - ۱۲۳۱ ق.
 عنوان قراردادی:
 عنوان: جامع الشتات
 شرح بید آور:
 کاتب: مسیح بن علی البر الحسینی السهمانی تاریخ کتابت: ۱۳۱۰ ق.
 محل نشر: [سمران] ناشر: (محمد ناصر التاجری) تاریخ نشر: ۱۳۱۱ ق.
 صفحه شمار: ۸۲ ص. مصور □ درسی □ گراور یا افست □
 زبان: فارسی - عربی - ابعاد: ۲۱ x ۳۴۵ نوع خط: نسخ
 روش تهیه: وقفی □ اهدایی □ خریداری □ ارسالی □
 واقف: علی نصر الله نیا تاریخ ثبت: مهر ۱۳۲۶
 یادداشتها:
 موضوع (ها): ۱. فتاویٰ حنفی - رساله عملیه.
 شناسه (های) افزوده: الف. حسینی سهمانی، مسیح بن علی البر، کاتب. ب. نصر الله نیا، علی، واقف. ج. عنوان.
 فهرستگاری: فهرستگاری آذر ۸۶
 ثبت: محمد رفیع مقدم

پوشیده نماند
 چون مرحوم ثقة الاسلام و المحدثین حاج شیخ علی اکبر واعظ کرمانی مشهور به «شیخ وربا» یکصد جلد کتاب از کتابهای خود را انتخاب نموده بود که به کتابخانه آستان قدس تقدیم نماید و در عوض آستان قدس محل دفنی برای شخص مشارالیه بدهد و آستان قدس انجام این امر را منوط با اجازه مرکز میدانست و در این اثنا شیخ نامبرده بر حمت ایزدی پیوست و تعیین جای قبر برای وی معوق ماند لذا ورثه مرحوم حاج علی اکبر نصر الله نیا معروف به معمار کرمانی یکی از سردابهای خانوادگی خود را واقع در حجره صحن جدید برای دفن نامبرده اختصاص داده و کتابهای مرقوم را هم بمنظور نظر شیخ مرحوم تقدیم و وقف بکتابخانه آستان قدس نمودند که خوانندگان محترم آنان را بدعای خیر و طلب مغفرت یاد نمایند.
 سال ۱۳۴۸ خورشیدی
 بلندی شد محمد رفیع مقدم

۲۸۵
 ۲۹۷۳۶
 ۲۹۳۳
 ۱۱۵۱
 ۹۷۱۳
کتابخانه آستان قدس
 اسم کتاب: جامع الشتات
 مؤلف: میرزا ابوالقاسم بن محمد
 خطی: نسخ سمران
 جایی:
 سال چاپ یا تحریر: ۱۳۱۱ ق. عدد اوراق: ۸۲۶
 جزء کتب: شماره: ۲۸۵
 شماره عمومی: ۱۳۲۳۷ شماره فهرستی: ۱۳۲۳۷
 واقف: علی نصر الله نیا تاریخ وقف: ۲۸ مهر ۱۳۲۶
 طول: ۲۲ x ۳۴۵
 کتبه:

محمد رفیع مقدم

پوشیده نهاند

چون مرحوم ثقة الاسلام و المحدثین حاج شیخ علی اکبر واعظ
 کرمانی مشهور به «شیخ وربا» یکصد جلد کتاب از کتابهای خود را
 انتخاب نموده بود که به کتابخانه آستانقدس تقدیم نماید و در عوض
 آستانقدس محل دفنی برای شخص مشارالیه بدهد و آستانقدس انجام این
 امر را منوط با اجازه مرکز میدانست و در این اثنا شیخ نامبرده برحمت
 ایزدی پیوست و تعیین جای قبر برای وی معوق ماند لذا ورثه مرحوم
 حاج علی اکبر نصرالله نیا معروف به معمار کرمانی یکی از سردایهای
 خانوادگی خود را واقع در حجره صحن جدید برای دفن نامبرده
 اختصاص داده و کتابهای مرقوم را هم بمنظور انظار شیخ مرحوم تقدیم
 و وقف بکتابخانه آستانقدس نمودند که خوانندگان محترم آنان
 را بدعای خیر و طلب مغفرت یاد نمایند •
 سال ۱۳۲۸ خورشیدی
 پانزدهم شهریور ماه
 بتاریخ ششم اردیبهشت ماه یک هزار و سیصد و بیست و پنج



کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب جامع الفت فخر
 مؤلف میرزا ابوالقاسم فی
 خطی سنگی فتح تهرانی
 چاپی
 سال چاپ یا تحریر ۱۳۱۱ ق. عدد اوراق ۸۲۴
 جزء کتب فقه ۲۸۵ م. ۲۸۵
 شماره عمومی ۹۰۸۵۶ شماره قبضه ۱۳۲۲۷
 واقف علی نیر علی سال ۱۳۲۸ خورشیدی تاریخ وقف ۲۸ بهمن ۱۳۲۹
 طول ۲۲ × ۲۴ پانزدهم شهریور کنجه

خارج

المختار

مل

۵۲

کتاب الصو

البطلان لا يستلزم عندك كمال الظهور ان المراد بالشاعر ان يكون له كمال المشتهر على الخصال المشتهرة لا كمال التوفيق... ولا ينافي ما ذكرناه من ان ما روي في بعض النسخ من ان هذا الحكم منسوبة الى النبي صلى الله عليه وآله...

كتاب الصو
الكتاب

کتاب الصو

المراد من قوله ما في ذلك من ان المراد بالشاعر ان يكون له كمال المشتهر على الخصال المشتهرة لا كمال التوفيق... ولا ينافي ما ذكرناه من ان ما روي في بعض النسخ من ان هذا الحكم منسوبة الى النبي صلى الله عليه وآله...

كتاب الصو
الكتاب

كتاب الضيق

[illegible]

افقویہ

كتاب القصور

[illegible]

سرمایه

والفتنة فان كان المسلمون معوقين على البصيرة لعل الاسلام كما يظهر من كلام بعضهم وقد عرفت تقبل التمسك بالدين والصلوة بحجة قد عرفت الشبهة
ايضا في مقصود ذلك وكل من عجز عن ان يلقاه من البصيرة جوزه كل ثوب وقال الله بغيره البصيرة واحدة التي يجمع اليها قبل قوله وقال ايضا انها بصيرة
وبصيرة الما بر وقال ايضا الناجية لحيات قال يجمع الجرحين بصيرة الاسلام جماعة من لدعاء لا تلتصق عليهم عدوانهم فيستبج بصيرة اي حجة من موضع
سلطانهم ومستقر عوتهم اراودوا وابتاعوا صلواتهم وبهلكهم جميعهم وقد عرفت ذلك واداب البصيرة بحجة مكانة شدة كان جعلهم والتماسهم بصيرة عند
درامه بقوله وقد تقدم ما ذكره في مكانة بوجه قال واستباحواهم استاصوهم ومنعوا عن البصيرة لعل الاسلام كما يظهر من كلام بعضهم وقد عرفت الشبهة
اي حجة من موضع سلطانهم ومستقر عوتهم فيستبج ذلك في اي سببهم وبهزمهم اي حجة من موضع سلطانهم ومستقر عوتهم فيستبج ذلك في اي سببهم وبهزمهم
الاسلام الخوف من استبصار البصيرة بالمرء فلما كان يحصل انقطاع كل شيء بانقطاع اصله واضرارهم كما سار في ذلك واصل الشرح فابعد الخوف على بصره لاسلام
الخوف على ما به قوامه وقوامه بالبصيرة هنا اما ما خوذ من بصيرة الما بر فان اصل الما بر هو البصيرة فانه يقول منه فاذ استوصل البصيرة بصلال الما بر
من بصيرة الما بر فانه يحاط بالواقع في الارض المحمد كالاصل له فالمرء ان كان كفارا يريد ان يصير الاسلام باضرار المسلمين الذي هو بمنزلة الارض لا يستلزم
انصراف الدين وبذلك يظهر مناسبتها اخذ من بصيرة الما بر فانه يريد ان يستبصار البصيرة بغير ما يتولد منه الاسلام حتى يتولد منه طوبى وولد ذلك
الفتنة عند الاصل والمحقق فان اجتماع اركان الاسلام والمسلمين انما هو بصلالهم فيهم يريدون كسر بصيرة الما بر من راس الاسلام للبصيرة في الارض فتبطل اسلا
او يريدون اهل البصيرة المسلمين الذين هم بمنزلة بصيرة الما بر وكان الاسلام لينهنا وكان ذلك من غير الاصل والمحقق فان سلطان
الاسلام اصل الاسلام والمحقق ان كان فان قلنا هذا الما بر لرواية التي نقلها فانها وددت فيها ولكن الامام العادل لم يوافقها لرواية مصدقة بانه يحاط
لنفسه لعل السلطان قلنا هذا الما بر لرواية التي نقلها فانها وددت فيها ولكن الامام العادل لم يوافقها لرواية مصدقة بانه يحاط
هو اصلهم وبصيرتهم ويريدون استبصار البصيرة لعل الاسلام كما يظهر من كلام بعضهم وقد عرفت الشبهة
شبهات اخرى لا يفي منها في احوالهم وان كان غرضهم بالاصالة هلك لسلطان الذي هو اصل الاسلام وبصيرتهم لعل الاسلام كما يظهر من كلام بعضهم وقد عرفت الشبهة
وهذا يكون في جواب الدواعي والاشياء في ذلك ما هو الحق عندنا انه لا يتجاول الارض من سلطان عادل فلا يحصل غرضهم بذلك الا الاصل والمحقق فان فرض
قلنا ما من ذلك لو كان باق وبقيت في ذلك بغير محال في اضافة البصيرة الى المسلمين كما في الدعاء الذي نقله مجمع الجرحين وذلك لتجمل البصيرة ما خوذ
من بحجة بمعنى الناجية بغير اذ اصل الخوف على نجات الاسلام والمسلمين جانبهم بحيث تجاف اضرامهم وانصرافهم فيجب الدواعي وان لم يكن باق الا ما هو
ان المرء من الخوف على بصيرة الاسلام الخوف عن استبصاره وانقطاعه وسمه ما عطف المسلمين على بصيرة الاسلام فهو الحق ما وجب لدواعي وان لم يكن
على اصله اصل الاسلام ان قد يكون مجموعهم على جماعة خاصة من المسلمين بدون اربعة اضرام اصل الاسلام والظن ان المرء بالدعاء واداة الاية بكل
وعبارة الصقها العزم من لكل البصيرة ما التوالى عن المهاجرة وهو خروج من الكفر في دار الاسلام فانما ان الاصل في حقنا ما دام الكفر باقيا
وانما الخوف من بعض العامة وما دوى عنه ايضا انه لا يتقطع لغيره حتى يتقطع التوبة ولا يتقطع التوبة حتى يتقطع التوبة من مفرها هو ما لا بد له من بعد
فقد عرفت ان والعلامة الجرحية لغيره يتجاول الاسلام او الما بر في البصيرة التي كانت قبله والاصل في بعد الاجتماع انصهر في قولهم ان الذين قد عرفت
فالمعنى انهم قالوا انهم كثر ما لو كانت مستعصية في الارض لكانت ارض الله وسعة فيها ما فيها من البصيرة ما هو ما عرفت ما ساءت مصير الايام المستعصية
الاية ومنها من التاكيد ما ليس في غيرهما فترى كها من الكفا والوقفة وهناك باب اخر حاجة الى كرها وكرهها وعن العلامة في الشرح ان الناس على ثلاثة
اشام من حب علمهم هو من اسلم في بلاد الشريعة وكان مستعصيا فيهم ولا يمكن ان يظهروا دينهم ولا عذر له من عرض غيره والثاني من يستحب المهاجرة هو
من اسلم بين المشركين وله عيشة بحسب عهدهم ويمكن ان يظهروا دينهم ويكونوا على نفسه مع بقاء ظهري المشركين كالعباس لان فيه تكثير للعلم والفتنة
والثالث من لا يتجول وهو من كان له عذر يمنع عن المهاجرة من مرض او ضعف او عدم نفقة او غير ذلك وقال المحقق الثاني في جامع المقاصد ان يتجول في شجاعة
في ان البلاد التي يصفها مكلف فيها عن افاد شعائر الاسلام والامان يجب خروج عنها وهو حسن لان الحق ان هذا مع ظهور الامام بحيث يقع البصيرة
اصلا ما مع عيشة في هذا الحكم يجر لان جميع البلاد لا يظهروا شعائر الامان ولا يكون بقاءها بالامانة وان تفاوتت في ذلك وورد عليه بعض متأخر
التأخرين ان هذا عن ظاهره مع عيشة العرفي زمانا وفي زمانه وشجوة باظهار شعائر الاسلام والامان والاكاد على الخلقين بحيث لا يثوية ببقية
بل وما هو في ذلك بحيث لا يتجول في زمانه بل في قول من اقول مناقشة المودع عليه مناقشة لفظة ولعل المراد المحقق الثاني في قبل الاصل في خصوصه
الامام ولعل ما نرى بعد لغيره كذا ما ان المودع فاعده تحقيق اصل المطلب على وجه الجرحية من بلاد الخلقين مع الجرحين انما شعائر الامان والامان ولا بد من بيان
معنى الشعائر وهو جميع شعائر الكتاب هوجل لغيره العلامة للثبوت السفر كما في لقاموس هو ما يعرف ببعضهم بعضا من الشعائر وهو ما تحت الدنان من
العباس هو بل غير جرحي لا ولا ايضا على الاول المرء بهاعا لانا لاسلام والمسلمين والاعمال الذي يعرف بها كالتصاوة وصوتهم ومضا والاذان
على الثاني هي من الصق المصداق الذي لا ينفك عنه كاللباس للامانة والامان وما شاع الا بان فهو مثل منع الجرحي التزم الخوف على بصره عليه
وقوله على جرحي لعل في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
الكفر بين مخالفة الخلقين بين واصل كتابهم واحد فبذلك واحد وكذا صلواتهم وصوتهم ورون كونهما في مخالفة بعض الكفتين يمكن
المعنى على اعتقاد الولاية ونحوها من الامور الباطنية بحيث لا يحصل بغير ذلك الاعمال الا في مثل عمل اهل وطن والتكفير في الصلوة وذلك قول علي بن
العمل والنجوى على ما لا يصح الجرحي عليه في هذا الخبر في جواب البصيرة في مثلها لعل في ما شاع معهم والتعجب في خصوص جملتهم والصلوة معهم والتكفير في
وعدا لا يجرى بل قولهم ان البصيرة فيهم ودينهم سبها مع ملاحظة قوله تعالى انكم عباد الله اتقوا الله واتقوا الاسلام كما يظهر من كلام بعضهم وقد عرفت الشبهة
المخالفين ولا يجرى في بلادهم ذلك شعائر الامان غالبها ولو بالامانة معهم وقد عرفت البصيرة في بعض ما يحتاج اليها لاسلام مع ذلك بل في الجرحية
ذلك لو لم يجرى في بلادهم ذلك شعائر الامان غالبها ولو بالامانة معهم وقد عرفت البصيرة في بعض ما يحتاج اليها لاسلام مع ذلك بل في الجرحية

بسم الله اذا توفقت على الهجرة فخرج من باب الملقب سبها لعل الخلق لا يتفقدوا لعل الخلق لا يتفقدوا لعل الخلق لا يتفقدوا لعل الخلق لا يتفقدوا
بالله بذلك عند امرهم انهم باهم في بؤس على انما الفتنة الهبة المستمع ذكره في الجرحية ولم ينفذ على غير ما نقله الحق في قوله تعالى
وهو في جرحي لعل في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
برائة الله لعل في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
صوت الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
على وجوه الجرحية على ما يمكن من اقامة من بصر الما بر في الجرحية لعل الخلق لا يتفقدوا لعل الخلق لا يتفقدوا لعل الخلق لا يتفقدوا
المما بر قول ان يمكن من العمل بالصلوة في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة
من بالملف وما لا في هذا الاصل في الاستدلال بالاقوال والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
امها بالملف وما لا في هذا الاصل في الاستدلال بالاقوال والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
فقد عرفت ان في جوابه ان البصيرة في موضع الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة
انظر الى جرحي لعل في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
ايضا ان اياك كذا في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين انما الله لا يهدي القوم الضالين انما الله لا يهدي القوم الضالين
جرحي لعل في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
كذا في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين انما الله لا يهدي القوم الضالين انما الله لا يهدي القوم الضالين
بأشياء لكن انما في هذا الاصل في الاستدلال بالاقوال والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
كذا في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين انما الله لا يهدي القوم الضالين انما الله لا يهدي القوم الضالين
حضوره باذن اوبادان فانما في هذا الاصل في الاستدلال بالاقوال والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
خوه الجرحي لعل في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
وراء اهل الجرحي لعل في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
در زمانه الجرحي لعل في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
مسلم انما في هذا الاصل في الاستدلال بالاقوال والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
جرحي لعل في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
در زمانه الجرحي لعل في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
خود باذن اوبادان فانما في هذا الاصل في الاستدلال بالاقوال والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
بر زمانه الجرحي لعل في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
بقصد انما في هذا الاصل في الاستدلال بالاقوال والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
اماد انما في هذا الاصل في الاستدلال بالاقوال والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
دعوى تسلطه كذا في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين انما الله لا يهدي القوم الضالين انما الله لا يهدي القوم الضالين
مهم في الجرحي لعل في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
وعاير الجرحي لعل في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
خامع الشريعة لعل في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
يجهد لعل في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
ان حيث خوف بغيره لعل في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
بر انما في هذا الاصل في الاستدلال بالاقوال والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
وشكي حيث كذا في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين انما الله لا يهدي القوم الضالين انما الله لا يهدي القوم الضالين
باشد بغيره لعل في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
ميكوي بغيره لعل في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
ان لعل في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
كخود از سر اسلام بغيره لعل في الاذان ونحو ذلك ما نقل عن المشيد على شكل والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
بقا في حيث كذا في قوله تعالى انما الله لا يهدي القوم الضالين انما الله لا يهدي القوم الضالين انما الله لا يهدي القوم الضالين
ويزرك انما في هذا الاصل في الاستدلال بالاقوال والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
ويزرك انما في هذا الاصل في الاستدلال بالاقوال والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
انما في هذا الاصل في الاستدلال بالاقوال والاعتماد على المستبصر من الهجرة عن بلاد الشريعة لعل في الشريعة
جمع

[illegible][illegible]

كُنَّا التَّجَارَةَ

[illegible]

صبر و صفا

كتاب التجارة

1152

[illegible]

五

كُنَّا النُّجَارَ

[illegible]

والله اعلم

كتاب النجاة

في المسئلة الاخيرة المذكورة وكذا سواء اجازهم لا ونفسه هنا لا توضح بعض الغايات في كلام الابن لم قولنا ان بعض حال العقد قد يكون معوضا
المعوض قبل الاجارة من غير ان يترتب على العقد مع قبض المثل في نظر من حقوق الاجارة ويؤخذ من قبله ان العقد يصلح ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
بمعنى ان يترتب له من باب الامكان الاستعداد على اعلان الامكان الخاص فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يكون وهو كون الموضوع قابلا للتحقق او غير القابل
سواء كان محمولا بالموضوع ام لا وسواء كان المانع مقصدا ام لا وسواء كان المانع في هذا العقد كماله لا في نظر المانع في ذاته بل في نظر المانع في ذاته
وهو ما لا يمكن محض فاما بان يترتب على العقد بعض المانع في حال صدوره او بعده فانه كان محمولا به دون ان كان ممكنا بالذات لكن منع بطريق
في الخارج من المانع المستقر في الثاني لا يمكن الاستعداد وهو لا يمكن ان يترتب له في ذاته بل في نظر المانع في ذاته فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
استعدادا ما واما في الثاني غير ان المانع في نظر المانع في ذاته بل في نظر المانع في ذاته فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
على صحة بيع الفضل بطلان الاول او ان يترتب له في ذاته بل في نظر المانع في ذاته فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
حال العقد فلا يمكن ان يترتب على العقد بعض المانع في حال صدوره او بعده فانه كان محمولا به دون ان كان ممكنا بالذات لكن منع بطريق
هذا العقد الخاص دون صحة بيعه فانه كان محمولا به دون ان كان ممكنا بالذات لكن منع بطريق
فالمعوض عليه ناظر الى الثاني والمعوض في الاول فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
الصحة عبارة عن ترتيب الاضرار في حال صدوره او بعده فانه كان محمولا به دون ان كان ممكنا بالذات لكن منع بطريق
كلام الشارع ان جعل الحصة في العقد بعد البلوغ من باب الامكان في الثاني لا الاستعداد في الثاني فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
القابل للمكان الاجارة في العقد المسمى في الامكان في الثاني لا الاستعداد في الثاني فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
ومن قوله فلا يتم اشتراط الاستعداد في العقد مع ما لا يترتب عليه حكم الصلح في العقد في الثاني لا الاستعداد في الثاني فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
الاشارة الى ان العقد اذا زاد في المانع مادي لم يترتب له في ذاته بل في نظر المانع في ذاته فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
في شيء واما على قولنا ان استيفاء العقل بادرهما في العقد فلا مانع من تجزئ بيع مال الصفي بغيره فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
ما لا يترتب الا بالي في حصة من العقد بغيره فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
اجازة للمكفيل في العقد على وجه البيع في العقد بغيره فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
بالخصيص وكذا في قوله بغيره ماعا للمكفيل من سبيل ذلك استدلوا به على صحة تضرر نفقات المؤمنين في اموال بيتي عنهم على وجه المصلحة واما انما
يقولون لا يندى معنى الحسن والحسن والاعتناء بالامر الشارع وعلى هذا يمكن ادراج تحت وجوب الحبس ايضا ادراجهم من تجزئ من المصلحة ايضا فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
فضلا مع المصلحة ليس من مزرع عدم الجواز العقد لا على ما ذهب اليه شاعره ويمكن ان يكون نظره مع هذا انه لو كان في بيع مال الصفي بغيره فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
ترك ايضا مصلحة لكن كان البيع اصلي فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
وه في كتاب الحبس حيث استشكل المصلحة في القواعد جوب الاستئناف في مال الطفل على الولي بعد ما حكمه وجوب حفظ ماله فقال وجوب الاستكمال بشا من انه
انما لا يجب من انه منصوص للمصلحة وهذا من اتم المصالح ولا ضرورة وضعت عليهم على الطفل فيصير له نصيبا لذاته وهذا من اتم المصالح هو مصلحة
واصل وعلى الثاني هل يجب اجماله وقد حقق ذلك علم الكلام انتهى كلامه وحاصله ان في صورة عدم المصلحة لا يمكن الاجارة لامن الطفل ولا ضرورة
اما من الطفل فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
ما في صورة وجود المصلحة في البيع منع وجود الولي ولو كان في العقد بغيره فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
ن لا على الاصل مع ما في بعض من النص في مال الحسن وجوز العمل بقوله بغيره فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
بقتضوا عدم الحبس اما الاشاعة فلما قالوا يجوز تجزئ المروج وعدم وجوب الحبس على من هبهم الحبس في صورة المصلحة
وعدم المصلحة والقام بعد لا يجب عن الاجازة والاعتناء وقد نقل عن الشهيدي انه قال في بعض النسخ على العدة في صورة المصلحة
اشترط وجوب الحبس على من هبهم فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
الاخراج على انه في هذا الزمان لا يستأثر اقول ويمكن ان يترتب على العقد بغيره فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
في الجواب ان يقال ان المداينة التي يمكن من الاخراج على اجارة الحبس فيرض المتدين يمكن ولو انحصر الاثر في عتق المؤمن بغيره فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
وه يقول الكلام في ما اذا المستلزم وتحت في الملاء والاعتناء في الاول لا يترتب على ما هبهم فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
فصل العقد في مصلحته لان بيعه عاير في البيع هو الانتقال بعد الاجارة فانه يحصل بغيره فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
واما انشراحه وان كان يكون في غير ما لا يترتب على العقد بغيره فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
في كماله الصبي وبداية المحجج في العقد يكون له ما شئت به عليه فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
والقول بان ذلك مستلزم لكون الباقي من العام اقل من المحجج هو خلاف التحقيق فلا بد ان يترتب على العقد بغيره فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
فهو مدفوع بان الجمع المحقق في العموم وليس النص من الافراد لنادرة مع ان العموم الذي لا يترتب على العقد بغيره فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
العقل المعهودة وقد حققنا في المقام في موضع من تأليفنا نساه في اوتسالة التي كتبناها في مسئلة المطلق بغيره فلفظنا ايضا الاول لا يمكن ان يترتب عليه اضرار فوعده قوله
مخفي في قوله من محله في النامة ادبى كلامه في المسئلة على احتمالين احدهما المطلق راسا او اجازة المالك الا الذي هو البائع او لم يجر كالمالك
المتم وهو الاحتمال الاخر في كلامه في الثاني محجج في المسئلة وهو الاحتمال الذي ذكره ولا يتم فصل الكلام في الاحتمال الاول بالمسئلة الاولى في حقوق الاجارة من
المالك الاخر في عدم مقتضى قوله ان يكون كلامه في الاحتمال الاول ناظر الى وجوب الاجارة في كلامه بمعنى ما ذكره في دليل قوله وهو ان يترتب على اجارة

ناظر

بعد الاجازة قد

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

موضوع

فقد المرضي

نقل العوض إلى المتي بغير عوض كذا شرط على نقل العوض إلى البايع والتحقق في جوابه من عدم تقديم ما هو متعلق على المؤخر المبيع عليه فوجب الفصل
ان كل واحد من المتي المتي قابل لان يبي عوضا فيمكن تحريمه عوضا بالعكس ان كل منهما ابدل من الاخر للمبيع هناك تقدم لمبيع فبذلك غاية
الامر امكن تحقوق صورة في المعاشرة ان يطلق على كل واحد من العوضين اسم العوض الموضوح والآخر مضمحل وذلك جميع الصور لا بد ان غلبت العوض الموضوح
في البيع حتى لا يتأخر الا لزم ان يكون المتي مضمحلا بالعكس بهيكل الحكم والتحقيق في نقل العوض الذي يمكن بلفظه قلت مثل شرطت ابتعت ما اجاب
في المعنى يعني قلت مثل البيع بالموضوح المعلوم وبعد قبوله لعل اسئلة ذلك عقلا ولا يتخلل عقد الكا مع ذلك جاز في التعليق على الشرط
لا يرفع الاسئلة العقلية كما هو واضح ونقول لا يقول ولا اسئلة في تقديمه الفقهية والتجربة انما يبين مثال قبلت كذا لغيره لاصواتي بقدر ما استلزم
ان يكون ذلك هو المتعلق من المتي بغير عوض مورد شرطت قبول ذلك لنقله بذلك العوض بعينه لا بد ان الانتقال طواع للنقل متاخر عنه بالطبع فلا بد
ان يكون اللفظ الدالة عليه متاخر في تقرير الاعتراض ان يقال ان النقل كما يمكن تصويره في العوض يمكن تصويره في العوض فلا تقدم احد العوضين بالطبع
صريح فيهما مقول ولا ينقل في كل واحد منهما ما لا ياتي في تصرفه فيعزم في عدم تقديم ما دل على تقدمه بالطبع في الذكر ومع اعتبار المقول في القدر
وجان جعل كل من العوضين مقبولا ومستقلا وعوضا وعوضا في المعاشرة المجترة عنها ان كانت يحصل التفاضل من دون قصد من المتي من العوض
المورد اعتبارا على ما في معاشرة واحدة وان كانت بعد المساومة باحد العقول المتوهم في المعاشرة انما يثبت ان تلك العقول وان لم يكن يحصل التفاضل بل كذا
لصيغة يمثل معاوضة وتعاوضا وبارك في تحصيل ذلك وقع القبول فلا محالة ينشأ عن جعل احد معاوضا والآخر عوضا لا يتصور جعل كل منهما عوضا
ومعوضا كما ذكرنا في غير ما لاحظنا لفظ معاوضة اعراضه عن عوضه اللفظ يعني اعطاء العوض كان لفظ اعتراضه عن عوضه يعني احدى العوض فلا بد ان يجعل
اجاب المعاشرة المجترة عنها بالمفظة معاوضت مقبولا بمعنى بطلت فبمعناها نقلت فلا يجوز اخراجها ناهية عن البيع والاعادة فلا يثبت الصلح والحد للمعوضة
فان كان مفعولا عنها بغير معاشرة فبذلك نقل بغير عوض بل في ما هيته كالبيع الاجارة فلا يثبت الصلح والحد للمعوضة فان كان مفعولا عنها بغير معاشرة او لم
او يحد ذلك فلا بد من تعين المقصود ولا محالة يتحقق شرط لكل منهما وان جعلت معاوضة راسها فلا يمكن الا بيب للمعوضة لا اعتبارا في الماشرة وهو مشكل
وبالجملة انتم على ما في قولكم بعد راسها والمشهد الثاني في ذلك هنا كلام ينبغي التوصل الى التحقيق كذا ان عوضا ولو كان العوض
فال في ذلك هذا من الموضع الموحد للمعاشرة من الاجبي من ان الصورة تلفت لغيره في هذا الاجبي موجب لسقوط الرجوع فكذلك قبوله لا يجوز للمعوضة
لغيره واستقر الرجوع فيها قال وهو موضع وفاق من جميع المتحقق من المعوض كما قد عرفت مستند من الامثلة العامة بخصوص قول الصادقة في حشر
عبد الله بن سنان قال لا عوض صاحب الهبة فليس ان يخرج عنها ولا في في العوض بين القليل والكثير مع وانها ما عليه لظلال النص فتقوى لانها
بغير العوض معاوضة بغيره في العوض ولو لم يرض لواءه بالبيع ابتداء وبعد العقد لا يؤثر في ذلك كسأ انشاء الله سبحانه ولا في في
العوض بين كونه من بعض الموهوب غير عملا بالطلاق ولا في القبض بعد العقد بل هو كالمعوض في جميع هذا الكلام بعد
الاستحالة لو كان مراد من الاول العادة مثلا روبا بالعقود والموتون عند شراهم انما لم يعقوا معاوضا كالبيع والاجارة وغيرهما حتى لا يعم بدونه
والصلح في العوض النذر واليمين بتقريبه في الخارج هيته الاجبي مما يثبت العوض الدليل في قولنا في تحت العوض ناسمي قوله ولا ناهي بالبيع
معاوضة بغيره في العوض وما هذا العوض في العوض المتك فان قلت انك من مثل قوله قل ان تكون تجارة عن راضا في التجارة هو عقد المعاوضة
التكسب فبذلك منقوض لانه حلية الاكل لا قضاء الاستثناء وذلك ان كان منقطعاً فمما يجوز الاكل بعقود التجارة عن راض هو لا يزلزم للرد بغير
صحة لعمومات تفيد احد ما هو ردك بعد من العوض سواء كان فيه معاوضة ام لا ولا يلزم من كل عقد فيه معاوضة فان قلت نردة فقول الكلام في التوصل
العوض في العوض فانه يمكن ان يقال الهبة لا يجوز مع الاطلاق فالخرج من غير ما في قولنا بالعقود ومثاله ما الذي وجب ومبعد في العوض فقال
ان الهبة المطلقة متناهي العوض بعد معاوضة بغيره وليس الهبة المطلقة المجترة بالدليل عن العوض يدخل تحت تلك الامة العامة التي خرجت منها
ولا فالعوض في الموضعين امر واحد والحاصل ان المعوض في الاستدلال الاول ان هبة الاجبي ملاحظة كونها مفعول يدخل تحت عوا و قولنا بالعقود بالاستقلال
بما في الاستدلال الثاني ان خرج هبة الاجبي المطلقة دليل الدليل من تلك العوضات ما قد ثبت لكن ثبت ان روبا انما يثبت قبولها فانما يثبت العوض
العوض الطاري عليها في الحاصل ان هبة المعوضة داخل في العام بالاصالة في الاول فثبت ان معاوضة ما يمكن في الثاني بيان ذلك في التوصل بقرينة لا بد
التوصل الى ان الهبة المشرية لغير العوض فلو منع الواهب في قول العوض لئلا يلزم منه جاز له فلا بد ان العوض من قول الواهب بعينه لم يقصد العوض
حق بل من حق الواهب في العين حتى يحصل للردم سواء شرط العوض في العقد ام لا بعد التوصل في عطاء المتناهي العوض عند الواهب بغيره في الهبة
المطلقة السابقة معاوضة بغيره فكذلك ان ينقل ما لا يلتزم به بالنية لمراد هذا العوض بغيره في العوضات الدالة على ان العوض لا يكتفى به
المعاوضة و قد يدل على ذلك ان موضوع المسئلة من الهبة المشرية فيها العوض المطلقة التي يخرجها التوصل كما يظهر من الاستدلال
من قوله ولو لم يرض لواءه بالبيع ابتداء وبعد العقد اما جعل ذلك الكلام عطفاً على اطلاق العوض ليكون دليل العوض في بين البطلان الكثير
فلا كرامة في غير من مقصودنا من طرح هذا المقال استنباط الانيات معنى مستقل للمعاوضة غير العوض الذي فان مراد الشارع من قوله بغير العوض
غير العوض المعقود معاوضة بغيره لو كان صريحاً فيها هيته معاوضة بغيره في العوض غير علة ان الاستدلال بالعوض لا يحتاج الى جعلها هيته مقبولة كفي
كونه مصلدا لفظ العقد مع ثبوت الاستحالة في صريحه فيها هيته مقبولة ولو كان مراد ان يخرج بغير احد من العوض الهبة فافهم من معاوضة من غير
بيع من كونها منها في ان يكون المراد بالمعاوضة لمحة من اوع معاوضة خاصة لم يكن احد المذكورات ومعنى عام فيها ما في غير ما في غير ذلك
امكان تحقق المعاوضة بغير العوض المتوهم يكون مستلحا في عموم الامة فيكون لا ما وما ذكرنا في تقرير الاستدلال من ان العوض من غير اجناس
الهبة المطلقة المستثناة بغير العوض يظهر ضعف الاستنباط من اذ في هذا المعاشرة لغيره لم يقصد كون احد العوضين معوضا والآخر عوضا
نعم ان يكون بدون لفظ بغيره من معاوضة ويجري عليها الحكمها وان كان مع لفظ وان كان مع لفظ وان كان بلفظه بارتا وبذلك وبموضه هو
لا ينقل

و

فَكَفَّ

[illegible][illegible]

کتاب الحج والتقلید

[illegible]

مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ

[illegible]

من مجلد الاول

سکنی و وقتی برون نداشت باشد ابقا در صورتیکه بعد از دفع سایر شرکاء بقضا حاکم غایب در مال مشترک متشاعری شود یا بیکدیگر در انصاف و
 حاکم شرع میسر باشد و وقت دلیل بر لزوم حراست خانه و بیکدیگر بقیان نیست آنچه مستثنای آن در این وقت مسکنت نه چنانکه الحال مال غایب بولت خانه
 خصوصاً هرگاه توانا قلم باقی بماند در سکنی یا در جریان دایره و هم نشود پس هر طریقی که در اخلاف باقی آید از این شرکاء و از برای برین غایب که مخصوصاً با وجود
 ثابت پس بقا مقتضای جمع مابین حقوق ناشی از هرگاه میشود و نعم الاتفاق و هرگاه ممکن باشد حق جانی که در حق حاکم است مقدم است چون انصاف
 ندارد و بعد از آن در مال غایب دایره و بمقتضای آنچه مذکور شد معهود دارند **کتاب فی سئال** هرگاه کسی بخواهد مال را از من برود
 و فوت شدن و دادن مال را بقیان حاکم اموال و در تعیین خود اند بعضی بقاء مقتضای هم درین ذکر کرده است بعضی از آن ذکر کرده با صحت حاصل نمیکند
 بجهت غنا حال و اثبات هم متعده بعضی که با تحقیق حاصل با دایره توانا اصل مال می شود و با النسب توبیع می شود با کسی را که از او جدا شده و با کسی
 حصص خود را بدهد هر چند بنسب مجموع مال از آن حصص و می شود و با کسی می تواند با وجود علم و عدم مانع است از مجموع مال بنیاد کند یا نه و اگر
 مال را مطلع کند خود بر کار ثابت می تواند شد اگر مرض بخود کرد که از جمیع مال بدهد یا بدین از مال را و اگر امکان می تواند از مجموع مال را بداند
 هر چند تقسیم هم باذن حاکم باشد یا نه **فصل اول** و با دایره علم برای ارث با وجودی ثابت باشد و بیگانه شدن نه بعد موت محض استحقاق اشغال در مال
 با افعال الداء یا ابراء باب طریقی نیست و در ضمن ثبوت علم بقاء اینست که بر کسی که الواجب است داء و هر چند بدین تمام حصص خود باشد یا نه اگر اداء
 از جمیع مال و عدم مانع با انصاف هم ثابت می تواند داد که با ما موافق این باشد که اگر خیار برک شود بی مطلع شوند با کسی که باطل است منکر علم خود بر سر هر
 خود بخوانند یا با غیر از اثبات مطلب با دایره که بر کسی از آن حصص آنها بکشد یا نه که فقهاء ذکر کرده و این که هرگاه کسی از آن کند بی بر مینویسند بعضی در آن
 کنند و بعضی واجب بر مقرر که بقا حصص علم بر دایره مثل هرگاه و ارث و و پسند با دایره قرض خصص بن را بدهد و هر چند حصص او ضاعا عطف
 مجموع داء باشد و ارث است میکند برین در دایره الحری و هبت و هبت و و با حکم برین و بعد از هر دو و با دستبند مذکورند شیخ استدلال کرده است با دایره
 اصحاب اینجا اثبات و بقول شافعی است از جعفر فائز است است با حکم تمام بن و از نصف مقرر می کند و این درین بعد از آنکه نقل قول شیخ و قول از جعفر
 را کرده و قدح در این کرده یضعا فائز است و دایره از عامه اند گفتار است که دلیل در مسئله نیست بقیان اجماع اگر ثابت باشد بلکه دلیل انصاف میکند قول
 جعفر را و گفتار است که اصول مذکور است انصاف میکند و در نتیجه می بیند اما مذکور است داء و انصاف ابراهیم ارث است و درین معنی بعد از صحت و صحیح
 درین و گفتار است که الحاق این با قلم بعضی در صورت دیگر با اتحاد با دایره باطل است و اگر در اینجا مقرر مقرر شدی حقان برای خود است پس خود را اگر در جمیع
 اقرار بدین چون درین مقام مقدم است بر هر حال پس که با اقرار کرده و عدم استحقاق خود در مقام منع اجماع گفتار است این شیخ را کسی تکلف بقیان
 ابو جعفر که با آنکه متابعت و کریم و اندک تقلید و کرده اند شیخ معتقد سید مرتضی خاتل با بن نیستند بهر حال و در وقت ترجیح قول مشهور در خصوص اقرار
 اقرار به همان دو ایتم که ضعیف تر از غیر باشد اجماع را مادر عزیز و اقرار مثل آنکه بقول از و ارث علم دارند بحق صاحب طلب بینه و بین الله تکلف خود را
 میوه اهد با او بدین طریقیها است که گفتیم نظریه لا ابر و عدم علم بقیان اجماع در هرگاه غایب در عوی اجماع شیخ اینهم در مسئله فائز است که نسبت علم
 است بقول از و بیکدیگر و صورت اقرار هم بقول خلیل از قوه نیست و اگر که مخالف شیخ معتقد سید مرتضی است و آن را درین هم مثل آن فائز
 است **سؤال** هرگاه در وجه ادعای حق انصاف وجود در وجه خود بکند و وجه فی الجمله است و الا البیوت است و این که هرگاه با او بدهد فائز است انصاف
 تمام میکند خود هم معطل میماند با دایره بدهد شرعی با نه **فصل اول** و با دایره علم مستثنای درین نیست بهر جهت که مقتدر شود با دایره بن را با
 کرد یا اگر استثنای کریم و اندک خانه و سکنی با حق حال و در حق و با مقام ضرر و با ما مطابق فزین شرع طرف و جهاد دایره ضرر و با مثال آنها معلوم نیست
 بند که خود بود با گفته و مثال آنها را ماصح میکند الله العالی **سؤال** هرگاه درین فوت شود و درین چند باشد و در بعضی مستثنای درین مثل با جعفر
 در یک تخلف نشد باشد از وصاری چند مانده اما مستثنای درین صورتی است که استحقاق است صفا منقلی شود یا بقیان بن صرف می شود هر چند صاحبان و
 عمل سکنی با نه **فصل اول** بعضی درین مبرم مدعی سوا می بیند است گفتار سید مرتضی و درین نیست الله العالی **سؤال** این در مسئله نیست با
 از علم طلب را و او را می دهد میگوید که از آنخواه نیست توان نیست جزیب بن بر داد و بن تصدیق اصل خبر ده توان کنیا نشد و درون با دایره
 ملاطفت می کند با عزم درین باب می تواند مدعی خود را نیست توان با نه **فصل اول** هرگاه از دایره علم انصاف می دهد که طلب را با بن خود ادا کند بخود بکره
 نیست گرفتن از و بعضی باعث بر آن در معرعه می شود و باطل است منقلی شیخ بر دایره باقی تقاص بران باب صاحب بینه همان فائز است که کنیا نشد و درین خود می
 شود و باقی در در معرعه است **سؤال** هرگاه که اشکان سلطان عصر با بر سلطان بنسبت که از بعضی از آن شعبان ابوعوض مالیه گرفتارند بر بدین مسئله
 با بر سلطان و بقیه عالی بن جزیب مذکور و در استانش با بنطریق با بدید مذکور چند سال سلوک غایتش بعد از آنکه اجماعی حق و رایات اجابت گوید حال آنکه
 بقیه جنس مذکور است و عجب که با باشد با در بنحال و در شرع بد مذکور و در وقتان بد مذکور و در حق هفت این و علی ای تقدیر هرگاه و در شرع بد
 مذکور و گویند که منکر کات متصرف مشهور و بقیه منکر کات را در مقام اخراج میکنیم با وجود علم بقیان و با بیکلام اما مکررات با بصورت شرع با دایره
 با نه و علی ای تقدیر هرگاه و در شرع مانع است که بد مذکور و با وجود خود و اخراج در مقام شرعی می بیند جزیب مذکور و بدین بر صدق کلام اثبات باشد
 اما مکررات با با اثبات متوان داد با نه و علی ای تقدیر هرگاه و در شرع غلام باشد و مکررات را می بیند متصرف شوند با دایره و شرعی منکر کات بد مذکور
 شاهد می باشد و در کماله امای صفت معتقد است با نه و و کتا به می باید با نه جاز است با نه **فصل اول** بعد از آنکه بقیه شرعی سید که مال مذکور که
 که اشکان سلطان و در خاندان بینه همان مال باقی است که علم است و غیر اجماع با فائز مقام امام که اندک گفتار معلوم شد که سلطان همین مال همین بقول
 تقلید از آن است که جزیب منکر کات است که عمل این بر مال بقیه المال جاری کردن حکم در آن چنانکه تصور استحقاق معلوم میشود و مکررات
 بلکه هرگاه معلوم شود که مال باقی است بقیه از اشکان که از آن جزیب معبر است و در شرع صاحبان هیچ وجه ممکن نباشد متوان بدین حاکم شرعی بقیه
 عادل را بقیه عامه و بر سلیم صرف کریم مثل فقه معلوم و بقیه و ائم جانیان مؤمنین با دایره با و مثال آنها و اگر بن معلوم نباشد پس با دایره کمال

[illegible]

الرفعة
مستحق
الحق

[illegible][illegible]

تكملة الشريعة الإسلامية

[illegible]

کتابخانه

اجرا شد و در -

کتاب الشریعہ

[illegible]

مجلد آتنا

[illegible]

حزب مجاہدان

[illegible][illegible]

میرا کہ بشکند بہر قدر میرسد باضری و بعضی ہیں سدا مثل خانہ کہ مشرک مباد و نف
مسیح را می تواند شد پس آنکہ مضمونی شود اجتنابی ثوری قیام و ہر گاہ مضر

کنند از آن

گفتند از قیامت در آن روز و راست و در غیر آن ضرر و نیست و این مختار است به هر کس که میسر
نکرد باشد اما هر چه بعد از اینها اتفاق کند که هر را چه می بیند را بر او نماند و

[illegible][illegible]

کتاب الغایت

[illegible]

المجلد الثالث

[illegible]

کتاب الخاریف

[illegible]

در اینجا

الحمد لله

[illegible]

وہمجن

[illegible][illegible]

عَمَّ وَفِيهِ تَنْبِيْهُ عَلَى حُكْمِ مَا لَكَ أَلَا أَرَأَيْتَ أَنَّ مَصْنَعَهُ أَوْ غَايَتُهُ كَمَا يَذْكُرُهُ اللهُ وَأَمَّا لَوْ أَرَادَ أَنْ يَرْفُضَ الرِّفْضَةَ عَلَى الْوُجُوْهِ

کان قبل

كان قبل الدخول وبعد ما فقال الروم بل خمس فقال في المسالك المشهورة بين الامم الخ

برالحجۃ در صورت

۸۵۹۲۹

[illegible]

محمود حسن

کتاب التَّحْقِيقِ

[illegible]

زیدخواہد

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

کتاب التکاح

[illegible]

كتاب الطلاق

[illegible]

دوم

كتاب الطلاق

[illegible]

22

مجله دانش

كتاب الطلاق

[illegible]

إذا انضم

كتاب الطلاق

[illegible]

لشافي الملاح

[illegible]

وذكرنا ان الزيادة على مبلغ الايجار المذكور وجوب الاداء على جميع من التمس القدر مما صار له جانب وفيما كان لا يوزن ما في ذوق الجمهور وكونه اعم

رِسَا فِي الطَّلَافِ

[illegible]

المفتي

[illegible]

المجلد الثاني

[illegible]

کتاب الافکار

[illegible]

روزگار
روزگار
روزگار
روزگار
روزگار
روزگار
روزگار
روزگار
روزگار
روزگار

فَالْمَجْلَدُ الثَّالِثُ

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

محرر

کتاب المطلاع والمصاب

[illegible]

چونکہ ماہ

المجلد الثالث

[illegible]

انوار

کتاب الغضب

[illegible]

جنرل وارو

المجلد الثاني

[illegible]

کرده اند
قدیمی
موزه

بک

كتاب الغضب

[illegible]

وانها

وَالْمَجْلَدُ الثَّالِثُ

[illegible]

لکھنؤ

کتاب الشفَعَة

[illegible]

المجلد الأول

[illegible]

کتاب احیاء الموات

[illegible]

امراورا

من المجلد الثاني

[illegible]

[illegible][illegible]

کتاب احیاء الموات

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

من المجلد الثالث

[illegible]

کتاب اللفظ

[illegible]

دائیں

من الجلد الأول

[illegible]

15

کتاب الفطر

[illegible]

من التجلد الاول

[illegible]

تكملة المبررات

[illegible]

المجلد الأول

[illegible]

کتاب المیراث

[illegible]

من المجلد الثاني

[illegible]

تكملة الميزات

[illegible]

از حضرتنا! پر

من المجلد الثالث

[illegible]

محمّد

کتاب المبررات

[illegible]

المجلد الثالث

[illegible]

كتاب الميراث

[illegible]

○

من المجلد الثالث

[illegible]

• 2021

کتاب المیراث

[illegible]

وہو:

من المجلد الثالث

[illegible]

تکامل التبرات

[illegible]

وہنیم

من المجلد الثالث

[illegible]

[illegible][illegible]

کتاب المیزان

[illegible]

از ان صدقه مقدسه بلك
الميت والحي والبر
علاز ورايها المثلث
بجمع مدمقا بها بعد
الغالبه من الجيب
فضال حبوسه

المجلد الثالث

[illegible]

كتاب القضاء والشهادا

[illegible]

مضامین

المجلد الثالث

V. 5

[illegible]

من

کتاب القضاء والشهادا

[illegible]

وصفي

المجلد الثاني

[illegible]

الأمين العام

الانسان

المجلد الثالث

[illegible]

محمد

المجلد الثالث

[illegible]

卷之四

كتاب الفضا

لما لا نفى الخافنا بالغير نظر الى الاصل او بالدين لا نفى لها الا في وجهان استجودا ولها في المسالك ولا بعيد
 ترجع الشاغل لا نرى بعدا للنفذ ان يتفعل الى ذمته نعم لو فقد بعد الموت او لم يعلم فقد خالف حال الحيوة في حكم العين و
 احتمال اعتبار العلة المتقدمة هيئتها ايضا قائم بل اظهر منه في السابق لان الحكم كانه في الميت وصحة ان الظاهر من التوفيق
 هو الدين فلا يمكن التعدي الى مثل البيع وغيره من صفات العين **الثالث** لو اقر قتل لموت مما لا يمكن
 فيها الاستبقاء غالبا ففي وجوبه عين العين الى الميت وجهان من جهة الاطلاق وقبام احتمال الامر ومن جهة الاصل
 والظاهر وهو بقاء في ذمته ورجح في المسالك الثاني والذي يبقى في نصي هو الاول وعدم جريان النقل للمذكور
 في امره بانه لا يوجب الحكم بسقوط العين لان العلة هيئتها احضرت المطلوب بل هي تنكروا مثال والافعال الى الامر
 ايضا كانت في الجملة التعديل لا يوجب شخص الاطلاق كما لا يخفى **القول الثاني** في الظاهر من الدليل هو صحة اقامة الميتة فلو علم
 الحكم بالقبض وحكم بها قبل بيع العين حاكم لا ينافي اشكال ولا بعيد ترجيح الوجوب للعللة المتقدمة وليس ذلك من قبيل التوفيق
 انما على غير الميت والاحتمال هنا جازم نعم لو فرض انتهاء الاحتمال لاسناد وجه العين بل لا وجه لها في اصل المسألة **والثاني**
 عدم وجوب الحلف على المقاص مع علمه بميقاه حقه ايضا سيما اذا عجز عن الاقيات **الخامس** هل يبيع الميت والمشهد العين
 ام لا يصح في الذم شاد بعينه وعلله بانه حجة بنفسه فلا يحتاج الى اخر وبانه كانه في التكرار وعورض بالشاهد بين
 وبالعقوب بين العينين فان الاولى قد عجزت عن الميتة والثانية انما هي على بقاء الحق والعللة المذكورة في الرواية بينهما
 ايضا الامور لان محالها ولا بحيث يرفع احتمال الامر كما في الرواية فكيف يمكن من غير اخرى لعدم العلة فافهم وعدم
 شمول العلة المذكورة وادعاءها لا اصل عدم وجوبها فانها في قول مولانا الادبيلي رحمه الله اعلم انه يحتمل
 توقف الحق على العين فاذا اعتقد ربه قتل الحاكم وعينه لا يثبت ويحتمل له ان باخذ ويقول انا باذل للعين فالحلف على
 الوجبة الشرعية وهو بعيد وان ذلك لا يسقط باسقاط بعض الحق فلا يمكن ان يسقط من مال الطفل شيء للعين وبه على
 الباقي بغير عين لان الشك في مقتولها وانما في الرواية بانه اذا لم يحلف لاحق قوله كما لا يمكن اسقاط شاهد
 واحد باسقاط بعض الحق نعم اذا كان الوارث من بيعه صلح بغير المصلحة وكذا في الولي وصبي او حاكم باسقاط
 بعض الحق باسقاط العين فانما صلح من كماله وان عطاء جميع الحق ولا تترك الولي مصلحة اشياء ومقتضى ظاهر
 الادلة هو ما ذكره رحمه الله من عدم تبقي الحق بتبقي الحجر وعدم ثبوت شيء الا بتمام الحجر واما لو سكت
 المدعي عليه عن الجواب ان كان ذلك للحداد فحينئذ يقال من التبقي في المنفعة والنهاية والخلط وسلا روايت
 حتمت وجماعة من المتأخرين بل نسب في المسالك اليهم بغيره الجمع المحلى انه يؤمن بحسبه حتى يقر او ينكر او
 يعفو الخضم عن حقه او يموت قبل ويبنى ان يكون ذلك بعد الاكراه بالحق والملاطفة نشر
 بالايذاء والسكوت فان لم يبيع بغيره ينجس وليس بعيد وعين المنسوط قال له الحاكم ثلثا اما اجبت عن الدعوى
 ولا جعلنا لك ناكلا وردنا العين على حصة ثم نقل القول بالحق عن قوم ثم قال لا ادل بقبضه من
 والثاني ايضا قوي قال في المختلف وهذا يدل على تردد الشيخ ونقل عن ابن البراج في المذهب ما يقرب من
 كلام المنسوط ويظهر منه التخيير بين الامر بين كثرة الشبهة في المنة وهناك قول اخر وهو ان يبيع حتى
 يبيع بالشرط والمباذلة في الاكراه ثم دون عيسى قال في الشرايع والاول مروى وذكر في المسالك انه
 لم يجد رواية تذكر بغيره ان المراد بالرواية عموم مثل قوله عليه السلام الى الواحد يحمل عنده وعقوبته فان
 الجواب حق المدعي ومما يوجب على المدعي عليه فيمنعه يستحق الحبس والعقوبة حتى يقره وكذا في لزوم
 الحبس ولا غير ظاهر ومستند القول الاخر جليل بن بابويه عن المنكر واما القول المنقول عن المنسوط
 وهو حتمت ابن ادريس في السلك في قول الجليل بن بابويه على جعل السكوت نكولا وهو في معرض
 المنع والظاهر ان تخصيص الكلام في القضاء بالنكول يشبهه فحينئذ الادلة التي ذكرها وقد تقدمت
 كلها ظاهرة في صوته الاكراه وبعد عن المدعي قد يكون موجبا للاجتناب عن اقامة الميتة وان لم يكن
 من السكوت او لا فقد يكون المدعي بغيره اياها متنا لوانكر المدعي عليه فحكم بالنكول مع رد العين على المالك
 قد يكون من جملة الاحكام بغيره ولا يمكنه العين لعدم العلم بنفسه كما لو كان دعوى من جبره اخبارا للشاهد بين
 فقط او نحو ذلك كما مر وكذا في الحكم بالنكول بدون رد العين على القول الاخر بوجوب ثبوت الحق على مسلم
 بقبضه الاصل بانه ذمته محرم سكوته وليس ذلك احدا لوجه الاستحباب للحق المعقدة في الاخبار والمجملات
 ما نحن فيه غير مورد ما دل على القضاء بالنكول وبما يدعي او لوجه الحكم بالنكول بالنسبة الى ما تقدمت بان
 هذا محتمل الاخر والاكراه ان كان مقرا فلا اشكال في لزوم الحق ومع الاكراه يكون مثل
 السابق بغيره فانما غايته انه لم يحلف ولم يرد العين وان حثرت بصفته ذلك لا محتمل
 عدم سكوته مقرا ولا منكرا بل سكت لانه ادعى حق المدعي ولا يقتضي حق التوفيق

كتاب الفضا

على اثاره التي يجمع عدم فقهه في الاشياء كما لو كانت موقوفة مع ان الميتة من عند الاكراه وفوقه لا يملك الا ان كان لا يملك الا في وجهان استجودا ولها في المسالك ولا بعيد
 السكون فافهم انما لا يملك الا في وجهان استجودا ولها في المسالك ولا بعيد
 الميتة والحلف ان على الحكم ان يملك الميتة من عند الاكراه وفوقه لا يملك الا ان كان لا يملك الا في وجهان استجودا ولها في المسالك ولا بعيد
 فانما يحلف على المدعي عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه على القول بوجوبه ان يبيع الميتة وان كانت له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه
 يحلف على هذا القول لاجل الاصل لا للتمتع بل لاجل ان ذلك امر فاعلم ان الميتة من عند الاكراه وفوقه لا يملك الا ان كان لا يملك الا في وجهان استجودا ولها في المسالك ولا بعيد
 بمكة الميتة ولا اثبات الاكراه ولا الحلف كما لا يخفى على المتكبر على السابق كيف سكت فالأمر على القول الاول لان غاية اسناده الى رواية مسلم في غير ما يعلم معتد
 بالاخبار المتقدمة في مسئلة الاعتسان كان في لزوم خصوص الجواز لا لا اسبقها الجواز باصلا الا ان يكون الرواية مصرحة ولم يغف عنها او يكون مراد كل العاقلين
 ما نقلت من بعضهم من تقديم الرق والملازمة وكذا لا ينافي ذلك وان كان السكون له من حيث او جازا في الرق والمدار وان كان لغيره وسواء في غير ذلك
 وان كان لا يفر من طر شواخر بوسيل المدعي عليه في الرواية او ان اخرج الى من يبيع عينه على ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه
 لعينه على ان يبيع عينه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه
 كان المقدم لبا للمدعي عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه
 كما تقدم ولو لم يملك المدعي عليه الا في وجهان استجودا ولها في المسالك ولا بعيد
 اهله وان كان بغيره العلة للمدعي عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه
 الرق والملازمة في مسئلة الاعتسان كان في لزوم خصوص الجواز لا لا اسبقها الجواز باصلا الا ان يكون الرواية مصرحة ولم يغف عنها او يكون مراد كل العاقلين
 لا يثبت كونه مال الغني لا يثبت كونه مال الفقير لا يثبت كونه مال الغني لا يثبت كونه مال الفقير لا يثبت كونه مال الغني لا يثبت كونه مال الفقير لا يثبت كونه مال الغني لا يثبت كونه مال الفقير
 ان كان المدعي عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه
 القول بانها لا يملك المدعي عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه
 مع انكار صاحب اليد لا يملك المدعي عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه
 المسكين واصل المدعي عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه
 وجهان هو عام في كل ما يقع له من ماله من غير ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه
 من ماله من غير ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه
 خلافا للشيخ في كونه مال الغني لا يثبت كونه مال الفقير لا يثبت كونه مال الغني لا يثبت كونه مال الفقير لا يثبت كونه مال الغني لا يثبت كونه مال الفقير لا يثبت كونه مال الغني لا يثبت كونه مال الفقير
 لغيره ان يثبت من ماله من غير ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه
 ان من قال لا يملك المدعي عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه
 كما ذكر في دليل الشك في قولهم ان المدعي عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه
 اصحابنا في عامه فلا يملك المدعي عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه
 الرواية لزوم الكفيل ولا يبيع بغيره ينجس وليس بعيد وعين المنسوط قال له الحاكم ثلثا اما اجبت عن الدعوى
 الدين بصفته وكيف كان فعل الاخرى بغيره ينجس وليس بعيد وعين المنسوط قال له الحاكم ثلثا اما اجبت عن الدعوى
 عن جعفر بن ابي عمير عن علي بن ابي حمزة عن جعفر بن ابي عمير عن علي بن ابي حمزة عن جعفر بن ابي عمير عن علي بن ابي حمزة عن جعفر بن ابي عمير عن علي بن ابي حمزة
 في البلد بالعلم والرواية بصفته وكيف كان فعل الاخرى بغيره ينجس وليس بعيد وعين المنسوط قال له الحاكم ثلثا اما اجبت عن الدعوى
 في البلد بالعلم والرواية بصفته وكيف كان فعل الاخرى بغيره ينجس وليس بعيد وعين المنسوط قال له الحاكم ثلثا اما اجبت عن الدعوى
 الحق في الشرايع المكية على السارق بغيره ينجس وليس بعيد وعين المنسوط قال له الحاكم ثلثا اما اجبت عن الدعوى
 معلولين لغيره ينجس وليس بعيد وعين المنسوط قال له الحاكم ثلثا اما اجبت عن الدعوى
 لو اقر بالدين بصفته وكيف كان فعل الاخرى بغيره ينجس وليس بعيد وعين المنسوط قال له الحاكم ثلثا اما اجبت عن الدعوى
 لعنه الله بغيره ينجس وليس بعيد وعين المنسوط قال له الحاكم ثلثا اما اجبت عن الدعوى
 ففرضنا انما كانا اوطا الفاضل وجماعة نظر الى ان حق ثابت لا يوجب الاكراه في كل هذا الدعوى مع الموكل وذلك لا يشرط سقوط دعوى او كراهة
 فان ذلك بوجوب انفاقه الزكرك كما كان هذا الدعوى كل خصم ذلك مع ان خلافه المعلوم من المذهب من لزوم العسر والرجح المقتضي وجوب العسر والرجح
 الحقين وانما يوجب للمدعي ولو تلف المالك لم يمكن المدعي من ادائه ونحو ذلك والاولى لعدم جواز ذلك الحق في الحق والاحتمال في الاحتمال باو ادان الدين كما
 بلهنا البق الشريعة والشهادة في غاية المروءة في هذه المسئلة وافهم من ذلك ان الحق في الفقه واسد ذلك اقتضاه عن الشافعية والجمهور على
 الغريم التسليم لان في هذا الباب يمنع استيفاء الوارث في الحقوق الفانية وقال مولانا الادبيلي في رد المحتار مع الكفيل المالك هو مخرج الحقين وجوبهما
 كان فربما انتهى ثم انك قد عرفت جواز الحكم على الغريم ان قلنا بعدم وجوبه لكونه لا يملك الا في وجهان استجودا ولها في المسالك ولا بعيد
 بحيث جاز لا يملك المدعي عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه
 الثانية في كل ذلك لا يملك المدعي عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه
 الا ان كان في شرايع الارشاد **المطلب الثاني** في الاستحباب للحلف العين لا يملك المدعي عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه فلا بد ان يكون له عين العين عليه

کابل

[illegible]

كتاب القضاة

[illegible]

[illegible]

۴

و طاهر

[illegible]

و مباحث فنی در سده دوم و نویسی در سده سوم و

[illegible][illegible]

عن الصادق والنظام يوم الخميس الثالث من شهر الله الأعظم من شهر سنة ١٢١٣

الالف المائتين الثلث عشر والحمد لله اولا واخرنا طاهرا نورا صلوات

عليه السلام والاطهارين

ما شاء الله الرحمن الرحيم

[illegible]

کتاب المنفرد

[illegible]

كتاب المفتوح

[illegible]



سال ۱۳۱۸ خورشیدی
بازرسی شد و صحیح است





